

## [ الإستمرارية ومسؤولية مدقق الحسابات في ظل جائحة كورونا ]

[ إعداد الباحث: أنور عطا يوسف عرعراوي ]  
[ طالب دكتوراة - محاسبة - جامعة أم درمان الإسلامية - السودان ]

### الملخص:

هذا البحث يعتبر هو دراسة وتحليل لتأثير التداعيات الاقتصادية والأثار المالية لفيروس كورونا على مسؤولية مدقق الحسابات، وعلى عمليات المحاسبة والمراجعة، وما هي انعكاساتها على مسؤولية مدقق الحسابات، حيث سأقوم في هذا البحث باستطلاع رأي عينة من العاملين في مجال المحاسبة، والعمل على المراجعة بالحقل المهني والأكاديمي ومعرفة رأيهم حول تأثير التداعيات الاقتصادية وتأثير فيروس كورونا عليها وعلى كافة أعمال المحاسبة والمراجعة بشكل عام، وبوجه خاص بيان أثرها على مدقق الحسابات وعلى المهام التي يقوم بها، وبنهاية البحث نتوصل بأن الانعكاسات الاقتصادية وأيضا الأثار المالية لفيروس كورونا وجد أن لها تأثير إيجابي على أسعار الأسهم العادية لبعض الشركات، ولكن لها أيضا تأثير سلبي على شركات أخرى، بجانب الأثار الإيجابية لإنتشار الفيروس على مدقق الحسابات، وعلى ما يقوم به من مهام، ولكن يشترط توافر البيئة المحيطة المناسبة له، والإمكانيات اللازمة لتطوير مهارات وقدرات مدقق الحسابات، وما يقدمه من معلومات، لتساعد شركتهم في التعامل مع كافة المخاطر بكفاءة عالية، مع ضمان الاستمرار في مجال إدارة الأعمال.

**الكلمات المفتاحية:** فيروس كورونا، معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، مهام مدقق الحسابات، تقرير مدقق الحسابات، إعداد التقارير المالية، الأداء المالي للشركات.

### ABSTRACT:

This research is considered to be a study and analysis of the impact of the economic and financial implications of the Corona virus on the responsibility of the auditor, on accounting and auditing processes, and what their implications are for the auditor's responsibility. In this research, I will survey a sample of accountancy personnel, work on professional and academic auditing and their opinion on the impact of the economic consequences and the impact of the Corona virus on them, on all accounting and auditing work in general.

**KEYWORDS:** Corona virus, International accounting and auditing standards, Auditor duties, Auditor's report, preparing financial reports, corporate financial performance

### مقدمة الدراسة:

كوفيد 19 أو ما تعرف بالجائحة أو الوباء العالمي بسبب تفشيها وانتشارها الجغرافي الكبير في كل العالم، هذه الجائحة أدت بشكل كبير لانخفاض اقتصاد معظم دول العالم، وبسببها حدث شلل لأغلب القطاعات، باستثناء بعض الأنشطة الحيوية مثل الصحة والأمن والدفاع وبعض الأنشطة الإنتاجية، وهذا جعل هناك صعوبة كبيرة في تحقيق المعادلة ما بين ضرورة المحافظة على صحة المواطن، والعمل على الحد من الأثر السلبي لهذه الجائحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

ولقد تم عمل العديد من خطط العمل واستراتيجيات من جانب مختلف الحكومات، تعمل على مجابهة الجائحة، ونجد له الخطط بعض الانعكاسات المالية الهامة، ومن خلالها يجب اتخاذ العديد من القرارات الاستثنائية، حتى يتم تيسير التعهد، وأيضا يتم إنجاز كافة النفقات العمومية.

### مشكلة الدراسة:

إن جائحة كورونا وضحت للعالم أن معظم الشركات تتجاهل إدارة الأزمات والمخاطر، ولا تعتبرها ضمن استراتيجية تسير أعمالها، ووحدها الشركات التي لديها القدرة على مواجهة الأزمات والتعامل معها هي التي استطاعت أن تتكيف مع هذا الخطر الكبير، ومحاولة تفاديه بأقل خسائر ممكنة، فيجب على قطاع المحاسبة أن يستغل هذه التجربة، ويعمل على تحسين قدرات ومهارات إدارة المخاطر والأزمات لشركات ومؤسسات الأعمال، وعمل الخطوات المناسبة لتعزيزها، بهدف منع سوء التعامل مع أزمات مثلها في المستقبل.

### فرضيات الدراسة

- يناقش هذا البحث العديد من الفرضيات التي من أهمها هي هل هناك علاقة ارتباط بين إدراك مدقق الحسابات للتداعيات الاقتصادية وبين الآثار المالية لفيروس كورونا وطبيعة المهام التي تطلب من المدقق، ويجب عليه القيام بها وإنجازها.
- هل هناك علاقة بين إدراك مدقق الحسابات للتداعيات الاقتصادية، وللآثار المالية لفيروس كورونا، ومسؤوليته عن الإقرار عنها في التقرير.
- التعليمات والإيضاحات التي تتم بناء على معايير للمحاسبة وللمراجعة الدولية كنتيجة لانتشار فيروس كورونا، وهل هناك لها تأثير على مدقق الحسابات.
- وأخيرا تأثير التداعيات الاقتصادية والآثار المالية لفيروس كورونا على كافة الأسعار لأسهم الشركات وبورصة الأوراق المالية.

### أهداف الدراسة:

1. قياس مدى إدراك مدقق الحسابات للتداعيات الاقتصادية والآثار المالية لفيروس كورونا.
2. قياس مدى تطبيق نظام محكم لأعمال المراجعة.
3. قياس تأثير الالتزام بالمعايير المهنية الدولية للمراجع على مسؤولية مدقق الحسابات.

### أهمية الدراسة:

هذا البحث له أهمية في معرفة نتيجة الجدل والنقاش الذي يظهر بوضوح حول دور مدقق الحسابات اتجاه التداعيات الاقتصادية، والحاجة لتأصيل علمي يجيب على تساؤلات كثيرة من الباحثين والمهتمين بالمجال المالي في معظم أوساط القطاعات الاقتصادية، فيعتبر البحث هو محاولة لتقديم دراسة تحليلية لدور مدقق الحسابات حول أزمة كورونا، وما صاحبها من آثار اقتصادية ومالية آثرت على الحياة الاقتصادية في معظم دول العالم.

### حدود الدراسة:

تم تطبيق البحث بناء على أسعار أسهم شركات المساهمة المصرية التي تم تسجيلها في البورصة المصرية، وتم الاختيار من بين مائة شركة أكثر تداول في البورصة. تقتصر المدة الزمنية على ما بين الفترة 2020/1/1 وحتى المدة 2020/12/31، فتم دراسة تحليل تأثير فيروس كورونا من خلال دراسة سلوك أسعار الأسهم خلال الشهور التي سبقت وتلت ظهور الفيروس.

### أسلوب الدراسة:

يتم اتباع الأسلوب التطبيقي حيث أننا في هذا البحث نهتم فقط التطبيقات الموجودة على أرض الواقع.

### مصطلحات الدراسة وتعريفاتها:

- **فيروس كورونا:** هو عبارة عن مجموعة من الفيروسات التي قد تسبب أمراضًا مثل الزكام والالتهاب التنفسي الحاد الوخيم، ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية، ولقد تم اكتشاف نوع جديد من فيروسات كورونا بعد أن تم التعرف عليه كمسبب لانتشار أحد الأمراض التي بدأت في الصين في 2019.
- **المدقق المالي:** هو من يقوم بعمل مراجعة لكل البيانات المالية للشركات والمؤسسات، بجانب مراجعة الوثائق والبيانات والمدخلات الحسابية، وأيضا يعمل على التفتيش عن البيانات المالية، وذلك بهدف التعرف والعمل على حل كافة الأخطاء الصادرة، ويقوم بعمليات التدقيق على الأنظمة والعمليات والحسابات المختلفة، ويقوم بالإبلاغ عن التحقيق والتوصية لعمل التحسينات المطلوبة بهدف اتخاذ قرار مناسب في وقت مناسب.
- **البيانات المالية:** هي تعتبر وسيلة للمنظمات بهدف الكشف عن تاريخها، وتعمل الشركات على تطويرها وإعادة إنتاج قوة وربحية المنظمة، ويعتبر إتقانها هو الخطوة الأولى لتحقيق الهدف الأساسي للعمل.
- **معايير المحاسبة:** هي تعتبر مجموعة موحدة من المبادئ ومن الإجراءات الدولية تهدف لإعداد التقارير المالية والحسابات، وتكون مفهومة وقابلة للتطبيق، ومقبولة للعالم كله، بحيث يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية التابع لمؤسسة هيئة معايير المحاسبة الدولية غير الحكومية وغير الربحية.
- **المراجعة المالية:** تعرف بأنها عملية منظمة ومنهجية تعمل على جمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل سليم، بهدف تحديد مدى التوافق والتطابق بين النتائج والمعايير المقررة، ويتم إبلاغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق.

#### الإطار النظري والدراسات السابقة:

لقد أكدت لجنة هيئات الرقابة الأوروبية للمراجعة على بيان تأثير كورونا على مراجعة البيانات المالية، ولقد أشارت أن هذا الوباء يعتبر له تأثير عالمي، ويؤثر بشكل كبير جدا على أكثر الكيانات ومراجعيها، ومن واجب المدققين الامتثال تماما للمعايير المطلوبة، ونجد أن هناك الكثير من التحديات التي يواجهها المدققون، وذلك بسبب النطاق الكبير الذي تفشي به المرض، وله تأثير سلبي على عمليات المراجعة (CEAOB 2020).

وهناك دراسة أخرى استهدفت مسألة التحقق تجريبيا من تأثير الكورونا على الأداء المالي وغير المالي للشركات في نيجيريا، ثم تم الحصول على المعلومات من الاستبيانات التي تتم عبر أنترنت لأصحاب الشركات الخاصة، وخصوصا المحللين الماليين في ولاية لاغوس، ولقد كشفت نتيجة الانحدار الخطي أن هذا الوباء يضر بالأداء المالي للشركة، وهذه الدراسة أكدت على ضرورة تدرج الحكومة الشركات الخاصة من ضمن حزمها التحفيزية، أو برامج للتسكين بهدف الحفاظ على عمل الشركات خصوصا بعد الوباء. (AIFUWA;AT EL.2020).

وهناك دراسة أخرى أوضحت أن مسألة انتشار الفيروس تسببت في خسائر كبيرة لعدة شركات وأسواق مالية، ولا يزال نطاقها غير محدد حاليا، ومن هنا يجب النظر في الآثار المحاسبية نتيجة لذلك، وهذه الدراسة تحدد مجالات التقارير المالية الأساسية التي تقوم بها المؤسسات، وأيضا يجب مراعاتها في حالة تحديد التأثير على الأعمال التجارية والنتائج والمركز المالي الإفصاحات في بياناتهم المالية ( GRANT THORNTON INTERNATIONAL LTD;2020).

## الفصل الأول:

### مسؤولية مدقق الحسابات وأهم إجراءاته البيانات المالية:

إن تاريخ معظم البيانات المالية غالباً تكون في 31 من كانون الأول من كل سنة مالية، ومن المعروف أن مسؤولية إعداد البيانات المالية تكون من ضمن مسؤولية مجلس الإدارة، وفي بعض الحالات نجد أنها تحتاج لبعض القوانين والأنظمة الموافقة على إصدار البيانات المالية من جانب الجمعية العمومية وذلك قبل صدورها للجمهور، ولكن هذه الموافقة النهائية من ضمن المساهمين لا تعتبر ضرورية للمدقق، حيث أن هنالك صلاحية للإدارة بإعداد مجموعة كاملة من البيانات المالية وأنهم من يتحملون

المسؤولية عن إعدادها، وعادة يكون تاريخ تقرير المدقق لاحق لتاريخ إعداد البيانات المالية وذلك بعد أن يحصل فيه على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لغرض تقييمها، حتى يبني عليها الرأي حول صحة الربح أو مشكلة الخسارة في كشف الدخل ومدى عدالة وصدق الميزانية بذلك التاريخ، وقد تحدث بين تاريخ إعداد البيانات المالية وتاريخ إعداد تقرير المدقق أحداث مادية، تؤثر على عدالة هذه البيانات، وعرفت القاعدة المحاسبية العراقية رقم (9) الصادرة من مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في آب من عام 1997 الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية بأنها ( تلك الأحداث الإيجابية والسلبية التي تحصل في الفترة بين تاريخ الميزانية العامة وقبل التاريخ المعتمد لإصدارها ) وقد أوجب معيار التدقيق الدولي (560) النافذ من تاريخ 15 كانون الأول 2012 على المدقق أن يصمم إجراءات للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة بعد تحديد نقطة الفصل وذلك لمعرفة كافة الأحداث التي تحتاج لتسويات، والتأكد من الإدارة أنها قد قامت بالفعل بإجراء كافة بالتسويات الواجبة بهدف التعديل على البيانات المالية، والنوع الثاني هو الأحداث التي لا تحتاج لأي تسويات. ( معيار التدقيق الدولي (560).

### إجراءات مدقق الحسابات:

- يجب على مدقق الحسابات أن يكون متأكداً من الإجراءات التي وضعتها الإدارة لضمان تحديد الأحداث اللاحقة ومدى كفايتها ودقتها بحيث يمكن الاعتماد عليها.
- ومن ضمن واجباته أيضاً أن يكون مطلعاً دائماً على المحاضر التي تتم في اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العمومية بعد تاريخ إعداد البيانات المالية والاستفسار عن الأمور التي نوقشت في الاجتماع ولكن لم يتوفر لها محاضر بعدها حتى يتم تحديد الأمور الأساسية التي يمكن أن تؤثر على البيانات المالية.
- كما يجب أن يكون مطلعاً على آخر بيانات مرحلية متوفرة للمنشأة والاطلاع على الموازنات التقديرية وتوقعات التدفق النقدي وتقارير الإدارة الأخرى ذات العلاقة.
- ومن أهم مهامه هو الاستفسار من محامي المنشأة عن أي دعاوى أو أي مطالبات تمت بعد تاريخ الميزانية ولغاية انتهاء عملية التدقيق وإعداد التقرير لتحديد حجم الالتزامات على المنشأة والتي تؤثر على البيانات المالية محل التدقيق. ( ACCA, Think Ahead, 2020 )
- كما يجب عليه أيضاً أن يستفسر من الإدارة عن أي أحداث غريبة حدثت بالفعل، وقد تحدث تأثير على البيانات المالية للمنشأة بشكل جوهري، ومن ضمن هذه الاستفسارات:
- \* هل قامت هذه المؤسسة من بعد تاريخ البيانات المالية بأي عقود هامة مثل أن قامت بعقد لتجهيز معدات بمبالغ كبيرة ويتم تزيد قيمها بعد سنة فإذا حدث هذا على المدقق أن يطلع على هذه العقود لتحديد حجم الالتزامات المستقبلية على المنشأة كذلك الاستفسار عن كافة القروض التي تم أخذها من البنوك أو أي ضمانات كانت قد قدمتها الشركة للغير، فنجد أن المدقق يعمل على بتقدير حجم الأمور الأساسية التي قد تؤثر على البيانات المالية حتى يتم توضيحها للجمهور في التقرير.

\* أو هل قامت المؤسسة بمحاولة بيع موجوداتها الثابتة أو إنها تخطط لذلك مثلا قيام المنشأة ببيع أكثر من 20% من المكائن والمعدات بعد تاريخ الميزانية فعلى المدقق أن يناقش الإدارة عن أسباب هذه القضية ومبرراتها، حتى يستطيع الحكم بالموضوع ليضمونها في تقريره أو قد تكون المنشأة قد دخلت ببعض الاتفاقات لبيع موجودات ثابتة إلا أن المفاوضات كانت مستمرة بتاريخ الميزانية وان كل الحقائق لم تظهر إلا بعد تاريخها.

\* أو هل قامت هذه المؤسسة بإصدار أسهم جديدة أو سندات دين، وهل هذه المنشأة تخطط للتصفية أو اندماج مع شركات أخرى.

\* وهل المؤسسة تعرضت لأي ظروف خارج إرادتها وهذه الظروف أدت للضرر بموجوداتها مثل أن يكون قد حدث حريق بإحدى مخازنها، أو حدث فيضان وأدى لتدمير إحدى المباني العائدة لها، وغيرها من الظروف الطبيعية القهرية.

\* أو استفسار عن المنشأة هل أجرت تعديلات محاسبية غير عادية أو تفكر بإجرائها مثل إحدى الموجودات الثابتة المهمة، والتي تقل قيمته بشكل كبير بعد تاريخ الميزانية وكانت الأمور غامضة قبل تاريخ الميزانية فيجب على الإدارة إعادة التقييم بعد تاريخ الميزانية.

\* وهل يوجد أي أحداث مهمة أخرى قد حدثت وأدت لفرضية استمرار المنشأة هو أمر مريب مثل موضوع وجود مطالبات على المنشأة قد تؤدي بها إلى الإفلاس وبالتالي تصفيتها خلال الفترة القادمة ولم تضح المسألة إلا بعد تاريخ الميزانية أو اتضح بعد تاريخ الميزانية عدم قدرة المنشأة في المرحلة القادمة من المنافسة في السوق ومن المحتمل التعرض إلى خسائر كبيرة قد تؤدي إلى استمرارها أمراً مستحيلاً. (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA، 2020)

\* وفي حالة اتباع مدقق الحسابات لهذه الإجراءات بالتفصيل، على حسب ما لديه من أدلة تدقيق، وأن يضمن في تقريره للأحداث اللاحقة التي قد تؤثر على البيانات المالية، فهو بهذا يكون قد أكمل عملة بكل

\* أمانة وصدق، ويكون هنا لا يوجد عليه أي مسؤولية مهنية أو جزائية، وإذا حدثت قضايا خارج عن إرادته بالرغم من اتخاذ كل الإجراءات اللازمة والتي حددتها معايير التدقيق الدولية وقواعد السلوك الأخلاقي مثلا إخفاء الإدارة قضايا جوهرية بعد تاريخ الميزانية رغم استفساره الموثق منها حول الموضوع كان تكون حدوث سرقة بالمخازن بشكل كبير وانه قام بكل الإجراءات الكفيلة بالتأكد من صحة رصيد المخزون إلا السرقة حدثت بعد قيامه بهذه الإجراءات وان الإدارة لم تخبره بالحادث. (BOB DOHRER, & KEN TYSIAC, 2020)

#### دور المدقق بعد تاريخ عمل التقرير وقبل إصدار البيانات المالية للعامة:

بعد أن يتم عمل التقرير النهائي وإعداده، نجد أن المدقق وقتها يكون غير مسؤول عن أي إجراءات أو استفسارات عن القضايا المادية التي قد تحدث للمنشأة، وهذا يعتبر وفقا لمعيار التدقيق الدولي 560 وذلك بسبب ظهورها بين تاريخ إعداد التقرير وأيضا تاريخ صدور البيانات المالية، وهي تعتبر من ضمن مسؤولية الإدارة التي من واجباتها إبلاغ المدقق بها، وفي حالة علم المدقق من الإدارة بحدوث قضية مادية تؤثر بشكل جوهري على البيانات المالية فيقوم بمناقشة الموضوع مع الإدارة فيما اذا كانت البيانات المالية تحتاج إلى تعديل أم لا، وعندما تعدل الإدارة البيانات المالية يقوم المدقق بتزويد الإدارة بتقرير حديث عن البيانات المالية التي تم تعديلها، وفي هذه الحالة يجب أن يصدر تاريخ المدقق من قبل الموافقة على البيانات المالية التي تم تعديلها.

ولكن في حالة عدم قيام الإدارة بتعديل البيانات المالية التي قرر المدقق بأهمية ووجوب تعديلها، فيجب عليه بهذه الحالة بأن يقوم بإصدار تقرير متحفظ أو معاكس، وهذا استنادا لمعيار التدقيق الدولي 710 فلو قرر المدقق التحفظ فان على المدقق إبلاغ الأشخاص المسؤولين عن عدم إصدار البيانات المالية وتقرير المدقق الأول إلى الأطراف الأخرى، أما اذا قررت الإدارة إصدار البيانات المالية في هذه الحالة يجب على المدقق أن يقوم بالإجراءات

اللازمة حتى يمنع الاعتماد على تقريره بشكل نهائي، ويتم اعتماد الإجراءات التي تتخذ على الحقوق القانونية للمدققين وتوصيات المحامي.

### مسؤولية المدقق بعد صدور البيانات المالية:

في حالة صدور التقرير والموافقة على البيانات المالية وعرضها على الجمهور مع تقرير المدقق، نجد أنه لا تقع أي مسؤولية على المدقق عند صدور هذا التقرير، ولكن في حالة صدور البيانات المالية، ويكون المدقق علم في قضايا حدثت أثناء قيامه بعملية التدقيق، ولو كان اكتشفها في وقتها لتطلب الأمر تعديل البيانات المالية، وتعديل تقريره، وفي هذه الحالة يجب على المدقق أن يقوم بمناقشة الإدارة حول الموضوع لاتخاذ الإجراءات المناسبة، فإذا قررت الإدارة إعادة النظر بالبيانات المالية فإن على المدقق اتخاذ إجراءات التدقيق المناسبة واللازمة في هذه الظروف مع مراجعة خطوات الإدارة التي اتخذتها لضمان أن أي شخص قام باستلام البيانات المالية التي خرجت مع تقرير المدقق حولها سوف يتم إبلاغه بكافة التطورات التي جرت والتي سيتم عمل تقرير حديث من جانب المدقق يكون بها إيضاح هذه الأحداث بعد تمام الموافقة على تعديل البيانات المالية. أما إذا لم تقم الإدارة بضمان إبلاغ الأشخاص اللذين استلموا البيانات المالية مع التقرير الذي قدمه المدقق السابق عن هذه القضية ولكن لم يتم تعديل البيانات المالية على المدققين بهدف اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الاعتماد على تقريره مستقبلاً ونجد أن الإجراءات تعتمد على التي تتخذ على الحقوق والالتزامات القانونية للمدقق وتوصيات محاميه. (Bob Dohrer, 2020)

### الفصل الثاني:

#### التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا (كوفيد 19)

بنهاية عام 2019 وبداية عام 2020 ظهرت العديد من المخاوف في العالم، والكلام حول أنه قد يتعرض الاقتصاد العالمي لحالة عامة من الركود والكسل، بناء على هذه التوقعات العديد من الحكومات قامت بترتيب وضعها من جديد، وتعديل استراتيجياتها، وذلك بما يتناسب مع الاحتمالات الموجودة وقتها، ولكن مع انتشار المرض بالفعل وبشكل كبير في مارس 2020، وحدثت تداعيات كبيرة له أثرت على الاقتصاد العالمي، هنا ظهرت العديد من التساؤلات حول طبيعة الآثار التي يمكن أن يتسبب بها انتشار هذا المرض، ولأي مدى.

فلقد تأثرت العديد من القطاعات مثل قطاع السياحة والتصدير والتصنيع والنقل، وكلها هي قطاعات مال، هزت اقتصاد دولتها، وهذا بالتأكيد قد أثر بالسلب على الاقتصاد العالمي، وعلى الرغم من ما تتخذه أغلب الحكومات من إجراءات مالية وتعويفية تعمل على مواجهة الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا، مثل تخفيض سعر الفائدة، أو إرجاء أقساط الديون والمستحقات، والعديد من الأمور الأخرى التي تعمل على تخفيف حجم ودرجة المخاطر التي سببها الوباء.

ولكن كل هذه الأمور لا تمنع من توقع أنه قد يحدث في المستقبل القريب تكاليف الافتراض ويمكن أن ترتفع مع تأزم الأوضاع المالية، وتشكك البنوك في قدرة المستهلكين والشركات على سداد القروض في وقتها المحدد.

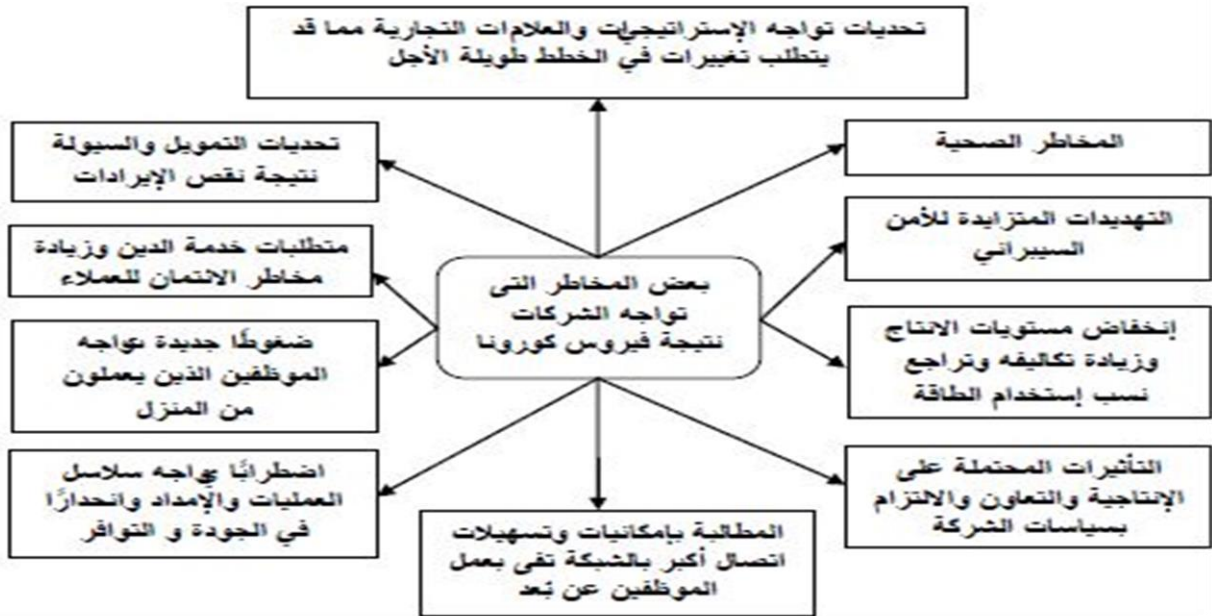
وأيضاً نجد أن ارتفاع تكاليف الاقتراض سوف يكشف مواطن الضعف المالي الذي تراكمت خلال سنوات انخفاض سعر الفائدة، ويؤدي لتصاعد المخاطر من عدم إمكانية تسديد الديون كما أن انخفاض الإئتمان سيزيد من تباطؤ النشاط الذي يظهر من انخفاض وتذبذب العرض والطلب، وهذا ما أكدته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فهي أوضحت أن النمو الاقتصادي قد ينخفض للنصف في حالة استمرار انتشار فيروس كورونا. (د. عبلة عبد اللطيف، 2020)

وهذا قد يدفع العالم لأسوأ حالاته منذ حدوث آخر أزمة مالية عالمية التي حدثت في عام 2009، هذا الأمر الذي جعل العديد من الدول المتقدمة لحالة من الركود الاقتصادي، ومن هنا أشارت المنظمة لمسألة أهمية تحرك صانعي السياسات في كل أنحاء العالم/ لمنع هذه الحالات، ودعت لاستجابة عالمية منسقة بهدف احتواء مشكلة

تفشي الفيروس، ووصت الحكومات بضرورة زيادة اتفاقاتها والبنوك المركزية بفرض سياسات للمساعدة في التخفيف من شدة الفيروس. (سامي النويصر، 2020)،

شكل رقم (1)

بعض المخاطر التي تواجه الشركات نتيجة إنتشار وباء كورونا



### يروس كورونا وتأثيره على أعمال المحاسبة والمراجعة:

بانتشار الفيروس في كل أنحاء العالم وبشكل سريع، أصبح لا يؤثر على حياة الأشخاص فحسب، ولكنه أثر بالطبع على العديد من الشركات والأسواق المالية، ولهذا نجد أن كل الشركات بحاجة للنظر مرة أخرى وبعناية في الآثار الحسابية لهذا الأمر، حيث أن تفشي المرض يكون له تأثير على كل الشركات تقريبا، وهذا يكون بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن الضروري تقييم الأثر المالي في ظل هذه الظروف المستحدثة، ويجب إعادة النظر في الإفصاحات المطلوبة، مما يوجب على الشركات أن تبدأ قصارى جهدها في تقديرها لآثار الوباء وما تضعه من افتراضات تتعلق بتعديل التدفقات النقدية، أو معدلات المخاطر ومستوياتها المقبولة، والتغيرات المستقبلية في الرواتب، وأيضا معدلات الخصم الممنوحة مستقبلا في الأسعار، بجانب آثار هذا على التكاليف الأخرى.

وهذا يحتاج لضرورة بذل العناية المهنية من جانب معدي القوائم المالية وضرورة مراجعتها بشأن التعامل مع حالات عدم التأكد الذي تثيرها ظروف فيروس كورونا، وأيضا تقديم الإفصاحات اللازمة لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على ضرورة اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة مبنية على معلومات بجودة عالية، من خلال طريقة تساعد المستخدمين على فهم كافة الاجتهادات التي تمارسها الإدارة عن المستقبل، وعن مصادر عدم تأكد التقدير الأخرى، وتتنوع طبيعة ومدى المعلومات التي يتم توفيرها وفقا لطبيعة الافتراض والظروف الأخرى.

ومن ناحية أخرى نجد أن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة، يأخذ في حسبانها كل المعلومات المتاحة له عن المستقبل في الاثني عشر شهر اللاحقة على الأقل، سواء ما يتعلق بالتأثيرات السلبية للفيروس على سير الأعمال، أو القدرة على سداد الديون، أو ما يتعلق بالتأثيرات الإيجابية لحزمة التسهيلات، والدعم التي قدمتها الدول للأعمال التجارية التي تأثرت بانتشار الفيروس.

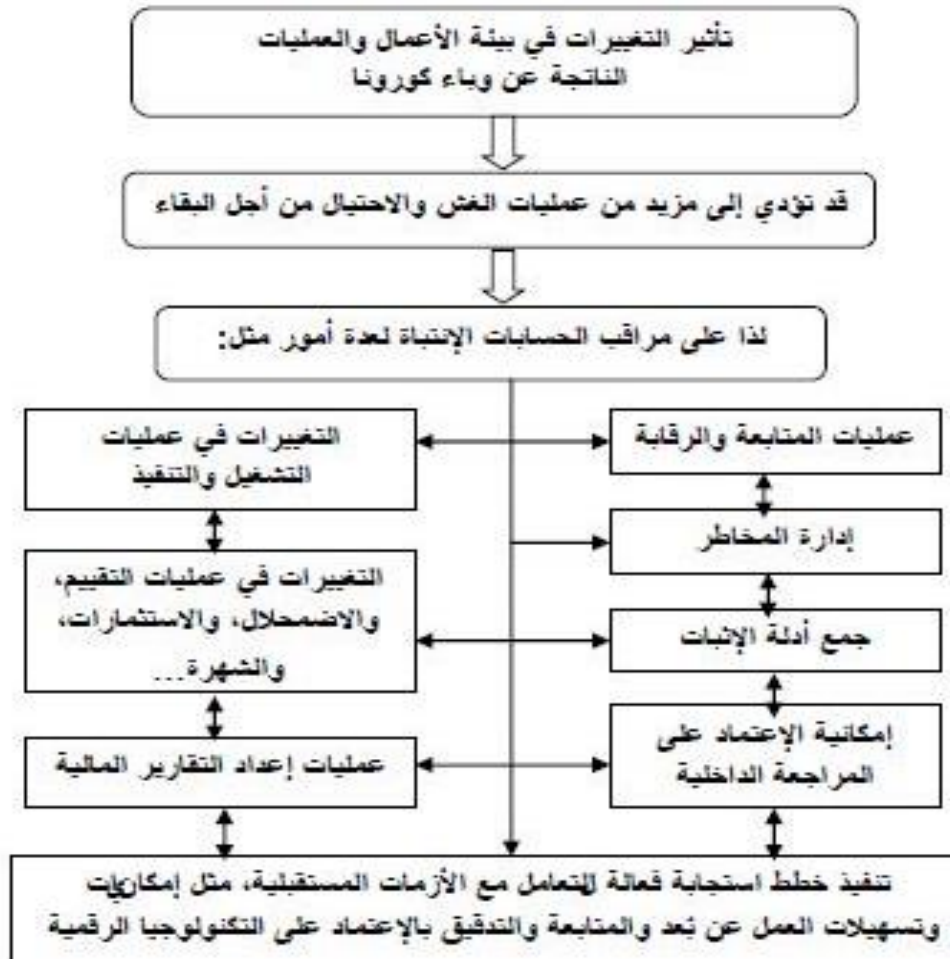
ومن هنا نجد أنه يجب على الشركات أن توفر لمستخدمي القوائم المالية الشفافية التامة التي تشتد الحاجة لها في هذه الظروف، من خلال الإفصاح عن تقديراتها بناء على أفضل معلومات متاحة عن الأحداث السابقة وأيضا الأوضاع الحالية وكافة الظروف الاقتصادية المتوقعة، مع أخذها كافة الآثار التي تركها انتشار الفيروس، بجانب التدابير الداعمة التي تتخذها الحكومة لمساعدتها. (Clinton Free, 2020).



نحن نعلم أنه يجب الاستمرار في عمليات التدقيق في الامتثال للمعايير المطلوبة، وأنها قد تحتاج للعديد من الاعتبارات المختلفة والمعززة من قبل المراجعين في الظروف الحالية، حيث يحتاج المدققون للتفكير في تطوير إجراءات بديلة، لجمع أدلة تدقيق كافية ومناسبة لدعم رأيهم في المراجعة والانتقال لمنصات رقمية بالكامل لتنفيذ العمل اليومي، والاجتماعات العامة والتواصل مع أصحاب المصلحة، كما يجب التأكيد على أن التقييمات يجب تحديثها، وأن جميع الأحكام الصادرة حديثة، وتستند للمعلومات المتاحة في آخر تاريخ ممكن، وهي تتسم بالدقة والمصداقية، كما يمكن الاعتماد عليها، ويجب على كل العملاء ومدققي حساباتهم ومستشاريهم العمل معاً، وذلك للاستجابة للتغيرات الكبيرة في بيئة الأعمال، والعمليات الناتجة عن الوباء، ومن ثم يجب على مراقب الحسابات أن يعطي عناية خاصة بالعديد من الأمور. (David Heald & Ron, 2020).

شكل رقم (2)

بعض الأمور الواجب مراعاتها من قبل مراقب الحسابات



### الفصل الثالث:

#### مهام مدقق الحسابات وفيروس كورونا

من الواضح لنا أن أزمة فيروس كورونا تعتبر تذكير للجميع يوضح لنا أهمية وضرورة الاهتمام بقيام الشركات بإدارة المخاطر، والتعامل مع الأزمات فتخطيط استمرارية الأعمال يجب أن يكون في ضوء مجموعة سيناريوهات محتملة للمخاطر المرتقبة، على أن تشمل هذه المخاطر احتمالات تفشي الأوبئة مثل وباء كورونا، حيث كان من غير المتوقع أن تكون ضمن المخاطر المحتملة التي تواجهها الشركات فيما سبق.

فظهر هذا الفيروس لفت انتباه الجميع لأهمية التأكد من وجود بنية تحتية للشركة مهيأة وقادرة على التعامل مع الأزمات في البيئة التنظيمية التي تعمل من خلالها، ويجب التأكد من أن إدارتها قادرة على التركيز على الأنشطة الأساسية واحتياجات أصحاب المصالح الأساسيين لها، عند تخطيط أعمالها على المدى الطويل، فيجب الأخذ في الاعتبار تأثير التباعد الاجتماعي الناتج عن فيروس كورونا، لأنه قد يكون له تأثير سلبي على إنجاز الأعمال وكافة المهام المطلوبة، ويجب على مسؤولي إدارة الشركات بكل أنواعها أن يتأكدوا من مسألة أن شركتهم لديها القدرة على إدارة الأزمات والمخاطر. (Khaldoon Albitar, et al, 2020)

وهذا يوضح لنا دور المسؤول عن أعمال المراجعة، لتأكيد قدرة نظام إدارة المخاطر بداخل الشركة على مواجهة المخاطر، وعلى كيفية التعامل معها، وأن هذا النظام يخضع بشكل كبير للتحسين والتطوير، ويجعله قادراً على التصدي لأي مخاطر في المستقبل غير متوقعة، فنجد أن تكرار تقييم المخاطر مهم خلال وقت الأزمات، من خلال تحديد وترتيب أولويات المخاطر التي نشأت عن الوباء، وقد يساعد مدقق الحسابات من خلال ما يقدمه من توصيات واستشارات القيادة التنفيذية في الشركة لتطوير إجراءات التعامل مع هذه المخاطر لضمان تحقيق أهداف الأعمال واستمرارها.

فنجد أن الشركات بحاجة للحفاظ على أنظمة إدارة المخاطر فالأزمات الخاصة بها سليمة ومستعدة للعمل في حالة الضرورة، وأيضاً عند عدم توقع حدوث أزمة في المستقبل، حيث أنه يجب أن تكون الأولوية الهامة للشركات خلال الأزمة، فإدارة الأزمات القوية تساعد الشركات على هذا، فيجب على الشركات أن يكون لها خطة كاملة لإدارة الأزمات للحفاظ على رفاهية العاملين بالشركة والمتعاملين معها، بالإضافة لسمعة العلامة التجارية وإدارة الشؤون المالية وسلسلة التوريد والمسائل القانونية التي قد تثيرها الأزمة، ويجب أن يكون هناك فريق عمل لإنجاز الأمر، ويكون مراقب الحسابات مسؤول عن

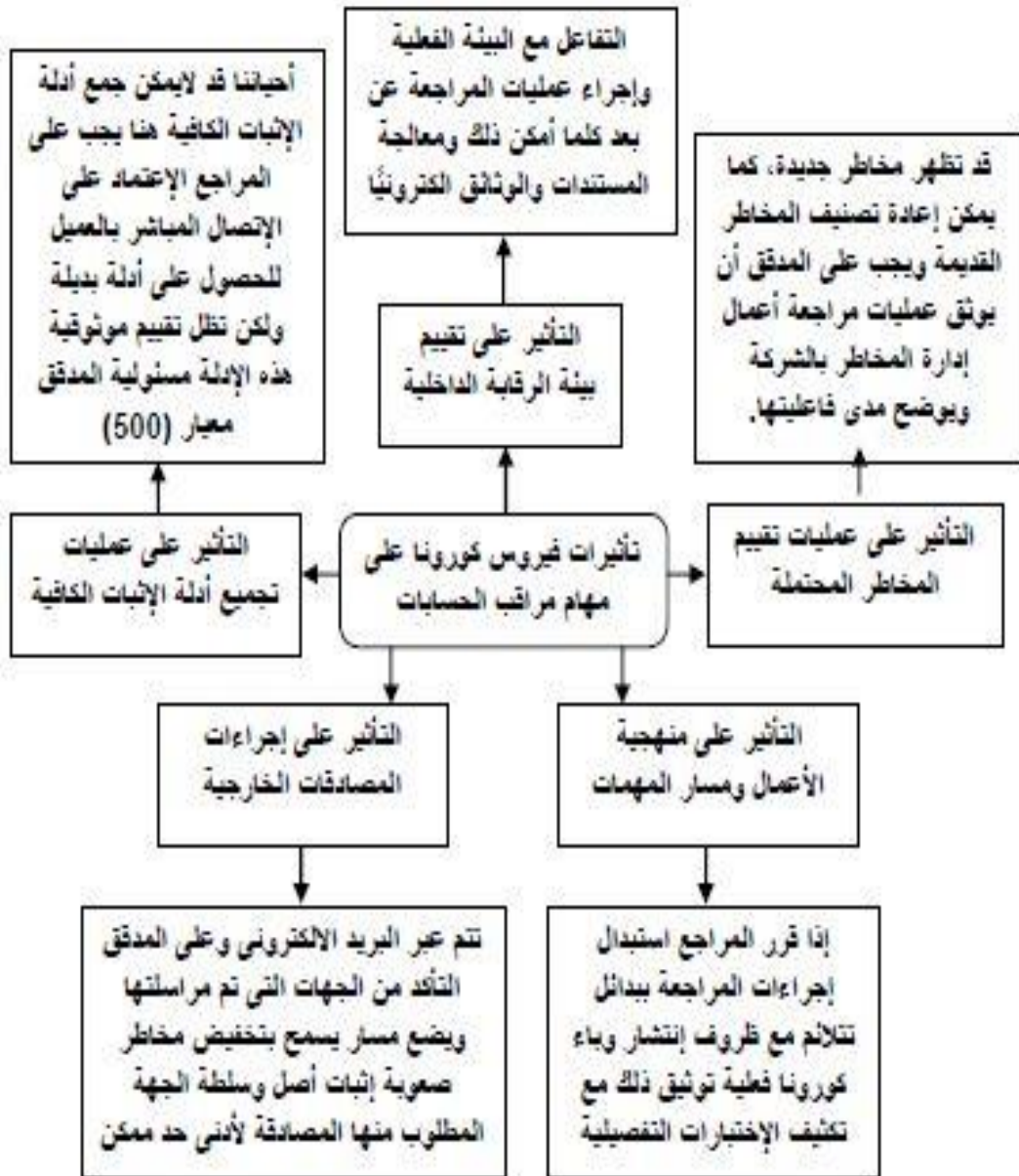
تقييم أعمال الفريق، ويقوم بتقديم النصيحة والمشورة بخصوص الاستقرار المالي وسلامة العمليات وحسن سير الأداء في ظل الظروف الراهنة.

وبالشكل التالي يوضح لنا بعض الأمور التي يجب على مدقق الحسابات التأكد منها في ظل تفشي فيروس كورونا وما يصاحبه من متغيرات ومستجدات أثرت على بيئة العمل ومقدرات الشركات. (محمد جمعة، ، 2020)

بعض الأمور التي يجب على مراقب الحسابات ان يتأكد منها في ظل أزمة كورونا



وتتلخص مهام مدقق الحسابات في ظل ظروف انتشار فيروس كورونا تتأثر بشكل جوهري فهذا الشكل يوضح لنا مدى تأثير فيروس كورونا على مهام المكلف بها مدقق الحسابات للقيام بها.



في نيسان 2020 اصدر البنك الدولي منشورا بعنوان : الدعوة إلى الشفافية في استجابات التقارير المالية للشركات لفايروس كورونا، والذي تمت الإشارة فيه إلى الاتي. ( McKibbin, W& Fernando, R. (2020) ) يمر العالم كله تحت وطأة جائحة كورونا، والتي ستؤثر بالتأكيد على جودة التقارير المالية وحوكمة لشركات، وان المعلومات التي ستوفرها الشركات إلى مختلف أصحاب المصلحة بما في ذلك المساهمين. فنجد أن المؤسسات بحاجة دائمة للتواصل بشفافية حول كيفية تأثير Covid-19 على عملها، من حيث السيولة واستمرارية الأعمال، والمركز المالي، والرقابة الداخلية، والمخاطر. ولكننا نجد أن شركات المحاسبة والتدقيق الأربعة الكبرى أصدرت إرشادات عديدة عن تأثير جائحة كورونا على المحاسبة المالية ومهام المدققين لخصتها فيما يأتي: وكما يأتي:

1. شركة **PWC** : نشرت منشوراً لتداعيات المحاسبية لتأثيرات فيروس كورونا.
  2. شركة **WY** : نشرت منشوراً عن (اعتبارات المحاسبية في ظل انتشار الفايروس كورونا).
  3. شركة **DELOITTE** : نشرت منشوراً عن (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تحت المجهر، اعتبارات محاسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة والمتعلقة بمرض كورونا).
  4. شركة **KBMG** : نشرت منشورا عن مشكلة (كوفيد 19 والتقارير المالية).
- وخلاصة الراي فان مدقق الحسابات سوف يواجه تحديات صعبة بخصوص إبداء الراي بالبيانات المالية لسنة 2019 لما ستواجه الشركات من خسائر فادحة نتيجة توقف نشاطاتها وانخفاض أرباحها، مع عدم قدرتها ربما على الاستمرار، مما يتطلب منه بذل جود استثنائية حول عدالة القوائم المالية في ظل هذه الأزمة، وفي كل الأحوال فان مسؤولية نشر الأحداث اللاحقة تقع على الإدارة، ونجد أن مسؤولية مراقب الحسابات هي التأكد من هذه الادعاءات وعن قدرة الشركة ومدى ضمان استمراريته في السنوات القادمة. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2020،)
- فايروس كورونا وتقرير مدقق الحسابات:**

في هذه الظروف يتوقع أن تعطي مستخدمي التقارير المالية اهتمام كبير بتقارير المراجع الخارجية، حيث يضيف مزيد من الثقة على معلومات القوائم المالية، وينص المعيار الدولي للمراجعة رقم 700 تكوين الرأي والتقرير عن القوائم المالية، فيجب على المراجع إبداء رأيه عما لو كانت القوائم المالية تعد وفقا لمتطلبات إطار التقرير المالي، وأن يتضمن تكوين هذا الرأي قيامه بالنظر في الجوانب النوعية للممارسات المحاسبية الخاصة بالشركة، بما فيها المؤشرات التي تدل على وجود أو عدم وجود تحيز محتمل في اجتهادات الإدارة، وتقويم ما لو كانت القوائم المالية تفسح بشكل مناسب عن كافة السياسات المحاسبية المهمة المختارة والمطبقة، وبيان مدى ملاءمتها للشركة، وعرضها بطريقة قابلة للفهم، واتساقها مع إطار التقرير المالي، ولو كانت التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة تعتبر معقولة، وأيضا نجدها تطلب المعيار من المراجع توضيح، لو كانت القوائم المالية توفر مساحات كافية لتمكين المستخدمين المستهدفين من فهم تأثير المعاملات والأحداث المهمة على المعلومات الواردة ضمن القوائم المالية. (

(2020) [Nigeria Centre for Disease Control (NCDC)]

ومن المسائل التي قد يرى المراجع الاهتمام بها في مثل هذا الوضع الراهن، النظر في تضمين التقرير تأثير ظروف فيروس كوفيد 19 من ضمن الأمور الأساسية للمراجعة على حسب المعيار الدوري للمراجعة رقم 701 الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة في تقرير المراجعة المستقل.

ومما ينبغي التأكيد عليه أن الأمور الرئيسية للمراجعة لا تعتبر بديلا لإبداء رأي معدل في القوائم المالية، ولا يجوز تضمين قسم الأمور الرئيسية للمراجعة الأمر الذي أدى لتعديل الرأي في القوائم المالية، ولهذا فقد أكد المعيار الدولي للمراجعة رقم 701 على أهمية النظر في التفاعل بين وصف الأمور الرئيسية

للمراجعة والعناصر الأخرى المطلوب إدراجها في تقرير المراجع، حيث ينص المعيار على أن الأمر الذي ينشأ عنه رأي معدل وفقا لمعيار المراجعة رقم 705، أو الذي ينشأ عنه عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بأحداث، أو ظروف قد تثير شكوك كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وفقا لمعيار المراجعة 570، يعتبر بطبيعته من الأمور الرئيسية للمراجعة، ومع هذا لا يجوز مطلقا أن يتم إيضاح مثل هذه الأمور بقسم الأمور الرئيسية للمراجعة في تقرير المراجع، وبديلا عنه يجب على المراجع التقرير عن هذه الأمور على حسب معايير المراجعة المطبقة. (Michael Cohn, 2020).

وعلى الرغم من أن الإلزام بالإفصاح عن الأمور الرئيسية للمراجعة خاص بالشركات المدرجة في قائمة الأسواق المالية، ولكن في ظل انتشار فيروس كورونا قد نجد أن المراجع يرى مناسبة نشر آثار هذه الظروف على مراجعة القوائم المالية لشركة غير مدرجة لو رأينا أن ذلك من بين الأمور التي كانت لها، وذلك بحسب حكمه المهني، ونجد أن الأهمية البالغة لدى مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، والتي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، ولم تكن ظروف فيروس كورونا من بين الأمور المبلغ عنها على أنها من الأمور الأساسية للمراجعة أو لم تكن سببا في تعديل رأي المراجع في القوائم المالية، فقد يقوم المراجع وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للمراجعة رقم 706، بتضمين فقرة لفت انتباهه في تقريره لو رأى أنه من الضروري لفت انتباه المستخدمين لأمر ما تم عرضه، أو الإفصاح عنه بشكل مناسب في القوائم المالية، والذي يعتبر بحسب حكمه المهني من الأهمية يعتبر أساسا لفهم المستخدمين للقوائم المالية.

ومن كل ما سبق يظهر لنا أن بهذه الأيام سيصبح للمدققين أهمية كبيرة حتى يقوموا بمساعدة الشركات على البقاء والاستمرارية مع التداعيات الاقتصادية التي نتجت عن فيروس كورونا، ولكن في المقابل نجد أن هناك تحديات كبيرة تحتاج وضوح من الحكومات، وأيضا لجان وضع المعايير والمنظمات المهنية وذلك لتقديم إيضاحات وإرشادات وتعاليم، وذلك لبيان كيف يمكن للمدققين مساعدة الشركات في هذه الأزمة، وفي وقتنا هذا يجب على المدققين العمل في حالة عدم التأكد.

### النتائج والتوصيات:

1. بعد إتمام البحث اتضح لنا ان هناك علاقة ارتباط دالة إحصائية، حيث إدراك مدقق الحسابات للتداعيات الاقتصادية والآثار المالية التي سببها الفيروس يفسر حوالي 50% من التغيرات التي ظهرت على طبيعة المهام التي تطلب منه.
2. ووجد أيضا أن هناك علاقة طردية بين إدراك مدقق الحسابات للتداعيات الاقتصادية والآثار المالية، وأن التغيير في إدراك مدقق الحسابات للتداعيات الاقتصادية من حولة يسبب تغيير في مسؤوليته عن الإقرار عنها في تقريره.
3. ووجد أن هناك علاقة تظهر تأثير انتشار فيروس كورونا على سعر الأسهم بحوالي 5% بكل الشركات التي تمت الدراسة عليها.
4. إن فيروس كورونا جعل المسؤولين عن عمليات المحاسبة والمراجعة يشعرون أنهم في مناطق مجهولة حيث تتعامل شركاتهم مع العديد من التحديات الجديدة، وتطلب منهم استجابات سريعة في نظام يتغير كل ساعة، فيقع عليهم مسؤولية مساعدة الشركة لإدارة المخاطر، وعمل موازنة بين الاستجابة للأزمات، وبين الاستمرارية التشغيلية.

### الخاتمة:

وفي نهاية هذا البحث يتضح لنا أنه من الآن أصبح من الضروري عمل إعادة هندسة لمهام مدقق الحسابات، وما يقدمه من تقارير، على حسب المعايير الدولية الحديثة، ودعم المهنة بالكوادر الأكفاء، وكذلك ضرورة توفير الإمكانيات المادية والمالية والبشرية للعمل على تطويرها حتى تستطيع استجابة

المتطلبات وكافة الاحتياجات المتوقعة منها، من جانب أصحاب المصالح المختلفة عنها، وذلك للقضاء على فجوة التوقعات بين ممارسي المهنة، وكذلك المستفيدين من خدماتها. ونجد أنه من ضمن أهم واجبات مدقق الحسابات هو مناقشة الإدارة بالتفصيل فيما يتعلق بخططهم كاملة، وكافة الإجراءات التي سيتم اتخاذها للتعامل مع مخاطر انتشار فيروس كورونا، وأيضا أي مخاطر مستقبلية متوقعة، أو غير متوقعة، ويجب عليه التواصل مع الإدارة، ومسؤولي الحوكمة بالوقت المناسب، في ما يتعلق بالمسائل الهامة من صعوبات تواجهه أثناء تنفيذ عمليات المراجعة، وتأخيرات محتملة في تقارير المراجعة وكذلك التعديلات المتوقعة على تقرير المراجع.

### المراجع:

معياري التدقيق الدولي 560.

دليل التدقيق العراقي (1) الصادر في 12 / 30 / 1997.

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA)، 2020، أثار انتشار فيروس كورونا (كوفيد - 19) على إعداد القوائم المالية ومراجعتها، نشرة إرشادية مختصرة لأهم المعايير الدولية التي يجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية ومراجعتها في ظل ظروف فيروس كوفيد - 19، أبريل.

د. عبلة عبد اللطيف، 2020، تحليل قطاعي لتداعيات تأثير كوفيد - 19 على الاقتصاد المصري - الجزء الأول، أبريل، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ECES.

سامي النويصر، 2020، تداعيات وباء كوفيد - 19 - التحديات المتوقعة في مجال التدقيق المالي، المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة، ARABOSAI.

محمد جمعة، علاء الدين عبد الرحمن، 2020، متطلبات إعداد القوائم المالية في ظل جائحة كوفيد - 19، ورقة عمل مقدمة خلال الوبينار الثالث الذي تنظمه الأمانة العامة للأرابوساي حول تداعيات كوفيد - 19، التحديات ومجالات التركيز المتوقعة في التدقيق المالي، 2020/6/4.

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2020، كوفيد - 19، إعادة تشغيل الاقتصاد/ رؤي وخبرات دولية - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري، العدد الأول، 20 مايو.

### REFERENCES:

ACCA, Think Ahead, 2020, "The Impact of Covid-19 on Audit and Assurance – Challenges and Considerations".

Bob Dohrer, & Ken Tysiac, 2020,(A) "Tips for auditing with changed controls during the pandemic "April, Journal of Accountancy (<https://www.journalofaccountancy.com>)

Bob Dohrer, & Ken Tysiac, 2020,(B) "How Auditors Can Test Inventory without a Site Visit: The COVID-19 Pandemic Has Made It Difficult or Impossible to Physically Inspect Inventory, but Sufficient Appropriate Evidence Can Still Be Observed and Documented", Journal of Accountancy, April. (<https://www.journalofaccountancy.com>)

Bob Dohrer, 2020"How auditors can test inventory without a site visit" ", Journal of Accountancy, March.

(<https://www.journalofaccountancy.com>)

BRC072 12/03/2020 KLB BRC072 BRCGS Audits impacted by Covid-19.

CEAOB 2020, "CEAOB emphasizes the following areas that are of high importance in view of Covid-19 impact on audits of financial statements", CEAOB 2020-008 Adopted on 24 March.

Clinton Free and Angela Hecimovic, 2020, "Global supply chains after COVID-19: the end of the road for neoliberal globalization?" Accounting, Auditing & Accountability Journal © Emerald Publishing Limited 0951-3574 DOI 10.1108/AAAJ-06-2020-4634.

David Heald & Ron Hodges, 2020, "The accounting, budgeting and fiscal impact of COVID-19 on the United Kingdom", Journal of Public Budgeting, Accounting & Financial Management © Emerald Publishing Limited, 1096-3367

Khaldoon Albitar, et al, 2020, Auditing in times of social distancing: the effect of COVID-19 on auditing quality", International Journal of Accounting & Information Management © Emerald Publishing Limited 1834-7649 DOI 10.1108/IJAIM-08-2020-0128.

Kim, J., Kim, J., Lee, S. K., & Tang, L. R. (2020). "Effects of epidemic disease outbreaks on the financial performance of restaurants: Event study method approach", Journal of Hospitality and Tourism Management.

22- KPMG, 2020, COVID-19. Role of internal audit leaders, by KPMG AG is a subsidiary of KPMG Holding AG, March.

23- Lee D. Parker, 2020, "The COVID-19 office in transition: cost, efficiency and the social responsibility business case", Accounting, Auditing & Accountability Journal © Emerald Publishing Limited 0951-3574 DOI 10.1108/AAAJ-06-2020-4609.

McKibbin, W & Fernando, R. (2020). The Global Macroeconomic Impacts of COVID-19: Seven Scenarios. Retrieved from <https://researchgate.net>

Michael Cohn, 2020, "AICPA, IESBA and IAASB offer guidance on use of specialists amid corona virus", www.accountingtoday.com › news › AICPA, IESBA and IAASB.

Nigeria Centre for Disease Control [NCDC] (2020). COVID-19 Pandemic Outbreak. Retrieved from, <https://covid19.ncdc.gov.ng>

PwC, COVID-19 considerations for Internal Audit functions,

Robert B. Handfield, Gary Graham, Laird Burns, 2020, " Corona virus, tariffs, trade wars and supply chain evolutionary design", International Journal of Operations & Production Management © Emerald Publishing Limited 0144-3577 DOI 10.1108/IJOPM-03-2020-0171.

بعض المواقع الهامة:

[covid19support@ipsasb.org](mailto:covid19support@ipsasb.org)

[ACCA \(Association of Chartered Certified Accountants\)](#)

[www.spa.gov.sa/2072092](http://www.spa.gov.sa/2072092)

[www.ethicsboard.org](http://www.ethicsboard.org).

[www.ifac.org](http://www.ifac.org).

[www.iasplus.com](http://www.iasplus.com)